بغداد تدعو الأطراف الخارجية لعدم التدخل في شؤونها الداخلية

البرلمان يتّجه إلى تعديلات دستورية.. والجيش العراقي: هناك من يريد الفتنة

مواصلة الاحتجاجات في العاصمة العراقية بغداد (رويترز)

أعلن رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي أن «المجلس سيعمل على إجراء كل التعديلات الدستورية بالشراكة مع ممثلين عن المتظاهرين والنخب والخبراء والأكاديميين».

وأضاف: «مجلس النواب سيكون في حالة انعقاد دائم من أجل الإسراع بتنفيذ الخريطة التي وضعتها المرجعية الدينية»، مشدداً على الالتزام الكامل بهذه الخريطة.

في غضون ذلك أكد المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية اللواء الركن عبد الكريم خلف أمس أن هناك من يريد صداماً بين القوات الأمنية والمتظاهرين.

وذكر خلف في تصريح نقله مراسل وكالة أنباء الإعلام العراقي «واع» أن «القوات الأمنية ما زالت حريصة على أرواح المتظاهرين، وواجبها توفير الحماية لهم، لكن هناك من يريد أن يخلق فتنة وإثارة للفوضى»، مبيناً أن «القوات الأمنية لم تطلق الرصاص الحي، وحتى الغاز المسيل للدموع لم تطلقه الجمعة على ساحة التحرير».

وأضاف: إن «هناك من يحاول بث شائعات ومعلومات عن الأوضاع في ساحة التحرير، وهناك فرق إعلامية تعمل على خلق الرعب والخوف في قلوب الناس».

في السياق دعت وزارة الخارجية العراقية أمس جميع الأطراف الخارجية إلى ضرورة الالتزام بمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل بالشأن العراقي.

وقالت الخارجية في بيان نشرته على صفحتها بـ«الفيسبوك»: «مع استمرار الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، وصدور بيانات من دول أجنبية ومنظمات دولية تؤكد الحكومة العراقية على احترام إرادة العراقيين في المطالبة بحقوقهم التي ضمنها لهم الدستور العراقي، وتعليقاً على ردود الأفعال التي صدرت عن الجهات الأجنبية بخصوص الوضع الراهن في العراق فإن الحكومة العراقية تدعو جميع الأطراف إلى ضرورة الالتزام بمبدأ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي».

وشددت الوزارة في بيانها «على ما ورد في خطاب المرجعية الدينية يوم الجمعة الذي يؤكد على أن احترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والإداري لبلدهم من خلال إجراء الاستفتاء العام على الدستور، والانتخابات الدورية لمجلس النواب، ويؤكد –أيضاً– على أن ما يلزم من الإصلاح موكول إلى اختيار الشعب العراقي بكل أطيافه وألوانه من أدنى البلد إلى أقصاه، وليس لأي شخص، أو مجموعة، أو توجه ما، أو أي طرف إقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين في ذلك، ويفرض رأيه عليهم».

وتستمر التظاهرات في بغداد أمس حيث يحاول المتظاهرون الانتشار حتى ضفاف نهر دجلة. أما في محافظة البصرة فقد أغلق المتظاهرون طريق ميناء أم قصر، وخرجت تظاهرات في واسط والديوانية.

وأعلنت كتلة النهج الوطني أمس مبادرة لحل الأزمة السياسية وتلبية مطالب المتظاهرين.

وطالبت الكتلة، في بيان تلقته «واع» بـ«حلّ البرلمان وما يترتب عنه من إقالة الحكومة خلال مدة لاتتجاوز الثلاثين يوماً والتحضير لانتخابات جديدة، ويتم تشريع قانون انتخابات عادل خلال المدة المذكورة ينهي هيمنة القوى السياسية المتسلطة باعتماد نظام الأعلى أصواتاً ليحقق تمثيلاً واقعياً لإرادة الشعب دون توسط رغبات وإرادة القوى السياسية النافذة الحالية».

وأشارت إلى، أن «يتم تشكيل مفوضية انتخابات جديدة خلال المدة المذكورة أعلاه بتشكيل هيئة من الأساتذة الجامعيين ذوي الاختصاص المرتبط بعمل وإدارة الانتخابات تنتخب أعضاء المفوضية وبمعونة منظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة في العراق».

وشددت على «إجراء التعديلات الدستورية من قبل البرلمان الجديد وبإشراك النخب والأكاديميين وممثلي شرائح المجتمع المتنوعة، فضلاً عن حصر السلاح بيد الدولة والاهتمام ببناء قوات مسلحة مهنية وحيادية تتربى على عقيدة وطنية، وقطع الطريق على محاولات إضعاف القوات المسلحة».

ولفتت إلى «أهمية التزام القوات الأمنية والمتظاهرين بالحرص الشديد على صيانة الدم العراقي».

وأشار إلى «ضرورة تقديم الحسابات الختامية للسنوات السبع الماضية لتتمكن الجهات الرقابية من الكشف عن مصير الأموال التي أنفقت في تلك السنوات، واتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص المخالفات المرصودة في حسابات السنوات التي سبقتها قانونياً وقضائياً».

وأشارت إلى، أهمية «إعادة النظر بمسؤولي الأجهزة والدوائر الرقابية في وزارات الدولة ومؤسساتها ليكون المسؤولون في الأجهزة الرقابية مستقلين حقاً عن السلطة التنفيذية ويكون ترشيحهم من قبل منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية غير المشاركة في الحكومة».

وأكدت، على «توزيع الثروات الوطنية بعدالة على العراقيين وحسب النسبة السكانية لكل محافظة، فضلاً عن تشكيل مجلس الحكماء والخبراء الذي يعمل على وضع الحلول الاستراتيجية للأزمات والمشاكل المتراكمة ويشرف على إدارة المرحلة الانتقالية ولا تتدخل القوى السياسية الحالية بتشكيله».

واستطردت: «ضرورة تعديل قانون الأحزاب، إضافة إلى إعداد قانون موحد لسلم الرواتب».

واع - الميادين - روسيا اليوم

التظاهرات والاعتصامات تصل الكويت.. «الرحيل أو التصعيد»

دعا عدد من النواب السابقين والنشطاء في الكويت، إلى التظاهر والاعتصام بساحة «الإرادة» يوم الأربعاء القادم، للمطالبة برحيل الحكومة والاعتراض على ممارسات رئيس مجلس النواب.

من جانبه أيد النائب السابق بمجلس الأمة الكويتي، ناصر الدويلة، الدعوة معلناً مشاركته فيها، وقال عبر حسابه على «تويتر»: «دعا النائب السابق صالح الملا إلى اعتصام في ساحة الإرادة يوم الأربعاء القادم ورفع شعار «مصخت» وهو شعار يلامس مشاعر كل الشعب الكويتي تجاه الحكومة المتناحرة مع نفسها ومع مصالح الوطن والمواطن وأنا أنضم لهذه الدعوة لممارسة حق الاحتجاج السلمي ضد الحكومة وتابعها مجلس بني صامت».

وتابع الدويلة: «الحكومة صار لها سنتين في حالة انعدام الوزن واختلال التوازن والشعب مل من الكآبه والانفصام الذي تعانيها الدولة بوجود سمو الشيخ جابر المبارك والشيخ ناصر صباح الأحمد ووزير الداخلية الذي سلط الله عليه وصرنا نسمع علومه كل يوم شكل أعتقد أننا سنستعير شعار كلن يعني كلن مصخوها والله».

ودعا النائب السابق صالح الملا لوقفه احتجاجية في ساحة الإرادة الأربعاء القادم، وذلك بسبب الفساد وتجاوزات رئيس مجلس الأمة على حد وصفه.

وقال «الملا» في تغريدة «سأكون في ساحة_الإرادة الأربعاء القادم الساعة ٧ مساءً لمدة ساعة بإذن الله وإن كنت وحيداً، الفساد وصل مرحلة لا تطاق، ورئيس مجلس الأمة تجاوز الدستور وكل الأعراف».

وفي السياق ذاته أعلن عدد من المغردين والناشطين تأييدهم لدعوة «الملا»، وقال النائب السابق «مرزوق الخليفة» أن الوقفة الشعبية في ساحة الارادة مستحقة للتعبير سلمياً عن المطلب الأكثر استحقاقاً في هذه المرحلة وهو رحيل هذه الحكومة والتصدي لكل قانون جائر يراد إقراره بالتواطؤ مع أسوأ مجلس في تاريخ الكويت.

الشبكة العربية

ألمانيا تحذر مواطنيها من السفر إلى تركيا

جددت وزارة الخارجية الألمانية تحذير مواطنيها من السفر إلى تركيا بسبب تزايد حالات الاعتقال لألمان من قبل نظام رجب طيب أردوغان خلال وجودهم فيها، في حين عاد النظام التركي إلى سياسة ابتزاز الدول الأوروبية باستخدام ورقة ضغط جديدة حيث هدد وزير داخليته سليمان صويلو بإعادة إرهابيي تنظيم «داعش» المعتقلين إلى بلادهم.

وذكرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أن قوات أمن النظام التركي اعتقلت ما مجموعه ١٤ ألمانياً منذ بداية شهر تشرين الأول الجاري بذرائع الانتماء إلى منظمات إرهابية ما استدعى وزارة الخارجية مجدداً إلى تحذير المواطنين من السفر إلى تركيا.

ويشن نظام أردوغان حملة اعتقالات واسعة ضد كل من يعارض سياساته حتى ولو كانوا من رعايا دول أجنبية وذلك ضمن إطار سياساته القمعية والتعسفية المستمرة.

في هذه الأثناء عاد النظام التركي إلى سياسة ابتزاز الدول الأوروبية باستخدام ورقة ضغط جديدة حيث هدد وزير داخليته سليمان صويلو بإعادة إرهابيي تنظيم «داعش» المعتقلين إلى بلادهم.

صويلو تجاهل حقيقة ارتباط النظام التركي بتنظيم «داعش» الإرهابي بحديثه عما سماه «التقاعس الأوروبي» فيما يتعلق بالتعامل مع إرهابيي التنظيم المعتقلين في شمال شرق سورية معتبراً في تصريح نقلته رويترز أن «هذا أمر غير مقبول وغير مسؤول» متوعداً بإرسال هؤلاء الإرهابيين إلى بلادهم.

واستخدم صويلو الذريعة نفسها التي سبق لرئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان استخدامها عند تهديده بفتح حدود تركيا أمام المهجرين الذين يريدون التوجه إلى أوروبا حيث قام بابتزاز شركائه الأوروبيين سابقاً عبر استغلاله ورقة اللاجئين والمهاجرين للحصول على مبالغ مالية كبيرة إضافة إلى امتيازات سياسية واقتصادية أخرى.

ويأتي استغلال النظام التركي لأدواته الإرهابية المتمثلة بتنظيم «داعش» في الوقت الذي يستمر بعدوانه على الأراضي السورية في ريفي الحسكة والرقة ما أدى إلى استشهاد وإصابة العشرات من المدنيين ونزوح عشرات الآلاف منهم عن منازلهم إضافة إلى وقوع دمار وأضرار كبيرة في البنى التحتية من كهرباء ومياه وغيرها من القطاعات التي تقدم خدمات أساسية يومية لمئات آلاف المدنيين.

رويترز – سانا – روسيا اليوم

بعد رسالة روحاني لقادة دول التعاون الخليجي والعراق حول مبادرة تأمين هرمز

طهران تتلقى رداً إيجابياً من السعودية والبحرين

أكدت طهران رسمياً أن الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بعث رسالة إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي والعراق بشأن «مبادرة هرمز للسلام» الخاصة بتأمين الملاحة البحرية في المنطقة، في وقت نقلت صحيفة «الجريدة» الكويتية عن مصدر بوزارة الخارجية الإيرانية قوله: إن طهران تلقت رداً ايجابياً من السعودية والبحرين على الرسالة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أمس تعقيباً على التقرير الذي نشرته صحيفة «الجريدة» الكويتية حول الموضوع: «قام الرئيس روحاني، بعد عرض مبادرة هرمز للسلام من الرئيس الإيراني في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ببعث رسالة إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت وعمان) وكذلك العراق، ودعاهم فيها إلى المساهمة في تطبيق المبادرة».

وأضاف موسوي: إن هذا الأمر يدل على «جدية إيران والأهمية التي توليها إلى دول المنطقة في ضمان استقرار وأمن منطقة الخليج».

هذا ونقلت صحيفة «الجريدة» الكويتية عن مصدر بوزارة الخارجية الإيرانية قوله: إن طهران تلقت رداً ايجابياً من السعودية والبحرين على رسالة رسمية وجهتها للمملكتين بخصوص «خطة سلام مع الجيران».

وذكرت الصحيفة الكويتية أن إيران وجهت «في خطوة غير مسبوقة، أول رسالة رسمية مكتوبة إلى السعودية والبحرين عبر الكويت، عرضت فيها مشروعها لتأمين الملاحة في مضيق هرمز وخطتها لتحقيق السلام مع جميع جيرانها في المنطقة».

وأوضحت الصحيفة نقلاً عن مصدرها أن «إيران سلمت إلى مساعد وزير الخارجية الكويتي الرسالتين الموقعتين من الرئيس حسن روحاني إلى الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة».

وأوضح المصدر أن إيران «تابعت الأمر عبر الوسائط الدبلوماسية ووجدت ردة فعل إيجابية من دول المنطقة في هذا المجال، وخصوصاً من ناحية تأمين الملاحة في مضيق هرمز وإحلال السلام بالمنطقة وحلحلة الخلافات مع الجيران».

وأشار إلى أن هناك ٤ مشاريع أخرى على طاولة هذه الدول، مؤكداً أن تلك المشاريع غير قابلة للتطبيق العملي على الأرض، لأنها ترصد مصالح بعض الدول دون باقي دول المنطقة.

واعتبر المصدر أن المشروع الإيراني يتضمن حل خلافات دول المنطقة عبر عقد مؤتمر قمة، من المرجح عقده في الكويت.

بدوره أكد النائب الأول للرئيس الإيراني اسحاق جهانغيري أن مكافحة الإرهاب وضمان السلم والأمن الدوليين يتطلبان تعاوناً إقليمياً ودولياً.

وفي كلمة ألقاها خلال الاجتماع الثامن عشر لرؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون في طشقند قال جهانغيري وفق ما نقلت وكالة أنباء فارس: إن «إيران تأسف لكون بعض منظمات مكافحة الإرهاب الرسمية والفعالة في البلدان المستقلة ونتيجة لسياسات الغطرسة التي تنتهجها الحكومة الأميركية تواجه اتهامات بأنها إرهابية وتخضع لمعايير مزدوجة في سياسات مكافحة الإرهاب».

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي لفت جهانغيري إلى أن بقاء هذا الاتفاق رهن بالتوازن في تنفيذ التعهدات من جميع الأطراف وتمتع إيران بمنافعه الاقتصادية.

وأشار نائب الرئيس الإيراني إلى أن الإدارة الأميركية الحالية انسحبت من الاتفاق النووي في إجراء غير مسبوق وعملت على منع إيران من التعاون الاقتصادي مع دول العالم من خلال فرض إجراءات حظر مالية ومصرفية وسن قوانين داخلية ومنع نقل التقنيات الحديثة مؤكداً أن هذه الإجراءات تعتبر مثالاً واضحاً على الإرهاب الاقتصادي.

من جهته أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن واشنطن عاجزة عن اللجوء للمبادرة والحلول الدبلوماسية ولا تعتمد إلا القوة والإرهاب الاقتصادي.

وأوضح موسوي في تصريح أن دبلوماسية الغطرسة الأميركية تحولت تجاه سائر الدول والآليات الدولية إلى مشكلة عالمية.

وبشأن إجراءات الحظر الأميركية على قطاع البناء والمنشآت الإيرانية قال موسوي: إن «هذه الخطوات تدل على ضعف وعدم كفاءة هذا البلد دبلوماسياً وهي لن تحقق أهدافها».

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أكد فشل سياسات الولايات المتحدة في إجبار إيران على الرضوخ.

ونقلت وكالة أنباء فارس عن ظريف قوله في تغريدة على موقع تويتر رداً على الحظر الأميركي الجديد على قطاع البناء والمنشآت الإيرانية: إن «استهداف عمال قطاع البناء الإيرانيين عبر الإرهاب الاقتصادي يكشف فشل سياسة الضغوط القصوى».

روسيا اليوم- رويترز- سانا

حركة «النهضة» تؤكد تمسكها برئاسة الحكومة التونسية المقبلة

قال المتحدث الرسمي باسم حركة النهضة التونسية عماد الخميري: إن رئيس الحكومة المقبلة سيكون من الحركة، وفق ما يقره الدستور.

وأضاف الخميري: إنه «لم يتم بعد التكليف الرسمي لحركة النهضة بتشكيل الحكومة من طرف الرئيس قيس سعيد، باعتبارها الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية».

وأوضح الخميري، خلال ندوة عقدتها الحركة بمقرها بالعاصمة، خصصت لتقديم وثيقة «عقد العمل الحكومي» التي أعدتها، أن رئيس الحكومة سيكون من الحركة كما يقر ذلك الدستور.

وأشار الخميري إلى أن «الحركة قد تحملت مسؤوليتها بدعوة الأطراف السياسيّة والاجتماعية إلى التشاور والتحاور حول الحكومة المقبلة على قاعدة دستور ٢٠١٤، الذي ينص على أن الفائز في الانتخابات التشريعية هو من يتولى تشكيل الحكومة وترؤسها»، وأكد «ضرورة وجود عقد للحكم المشترك وبرنامج تلتقي حوله جميع الأطراف».

وحول استثناء حزبي قلب تونس والدستوري الحر من المفاوضات، أفاد الخميري بأن «قاعدة التفاوض مع الأطراف السياسية تحكمها الوعود التي تم تقديمها خلال الانتخابات، والمتمثلة أساساً في عدم التحالف مع الأطراف التي تنكر الثورة وتمجد الاستبداد أو تعلقت بها شبهات فساد».

الميادين

ترامب يعتقد أن محاولات عزله خلقت دعماً كبيراً من الناخبين له

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب: إنه يعتقد أن «أغلبية غاضبة» من الناخبين الأميركيين ستدعمه في مواجهة تحقيق بشأن مساءلته مع سعيه لحشد أنصاره لإبداء اعتراضهم على محاولة الديمقراطيين عزله.

وتحدث ترامب عما يسيئه بشكل مطول في إستاد بمدينة توبيلو بولاية مسيسبي الأميركية وذلك بعد يوم واحد من تصويت مجلس النواب الذي يهيمن عليه الديمقراطيون بشكل رسمي لوضع قواعد التحقيق في محاولة ترامب جعل أوكرانيا تحقق مع منافسه الديمقراطي جو بايدن.

وقال ترامب: إن «الشعب الأميركي مل من أكاذيب وخدع وتطرف الديمقراطيين».

وأضاف: إن الديمقراطيين «خلقوا أغلبية غاضبة ستصوت للإطاحة في ٢٠٢٠ بكثيرين من الديمقراطيين الكسالى».

وأبدى ترامب أيضاً ثقته في قدرته على هزيمة أي ديمقراطي ينافسه في انتخابات تشرين الثاني ٢٠٢٠.

وقال: إن بايدن «سيسقط مثلما يسقط الحجر».

وتناول ترامب مراراً وتكراراً فضيحة أوكرانيا المثارة حوله. ودافع عن اتصاله الهاتفي في ٢٥ تموز مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الذي يمثل محور الاتهامات الموجهة له في التحقيق الخاص بمساءلته.

وقال: «هل تعتقدون أنني عندما أجري اتصالاً برئيس بلد منتخب حديثاً سأقول له شيئاً غير لائق وأنا أعرف أن كثيرين يستمعون على الخط؟».

من جهة أخرى قال ترامب: إن تشاد وولف سيصبح قائماً بأعمال وزير الأمن الداخلي.

ورد ترامب عندما سأله الصحفيون في البيت الأبيض عما إذا كان وولف سيصبح وزير الأمن الداخلي المقبل، قائلاً: «كلفت رجلاً جيداً جداً يحظى باحترام كبير وهو يباشر العمل الآن.. سنرى إلى أين تسير الأمور».

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض هوغان جيدلي: إن «(كيفين) ماكاليينان (القائم بأعمال وزير الأمن) سيتقاعد بعد ١١ تشرين الثاني وسيتولى وولف ذلك المنصب».

ومن المفترض أن يتولى وولف الوزارة في الوقت الذي يواصل فيه ترامب حملته على الهجرة خلال فترة الإعداد لانتخابات ٢٠٢٠. ويلعب وزير الأمن الداخلي دوراً حاسماً وملموساً في تنفيذ أجندة ترامب.

وكان وولف أحد كبار مساعدي وزيرة الأمن الداخلي السابقة، كريستشن نيلسن، ولكن لم يكن له دور بارز خلال فترة وجوده بالإدارة.

وقال رئيس لجنة الأمن الداخلي بمجلس النواب الديمقراطي، بيني تومسون، في بيان: إن تعيين «شخص ليس لديه الخبرة اللازمة يشير فقط إلى الخلل الذي تعاني منه وزارة الأمن الداخلي منذ الأيام الأولى لإدارة ترامب».

وشهدت وزارة الأمن الداخلي استقالة عدة شخصيات في الأشهر الأخيرة ما أدى إلى تقلص الصفوف القيادية بالوزارة، وأدى ذلك إلى ترك الرئيس بلا شخصية مؤكدة تخلف، كيفين ماكاليينان، القائم بأعمال الوزير، والذي أعلن استقالته الشهر الماضي.

في هذه الأثناء انتقد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرار الإدارة الأميركية الحد من استقبال اللاجئين في عام ٢٠٢٠ المالي.

وجاء في بيان للمفوض السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، صدر أمس، أن هذا القرار الأميركي يعقد عمل المكتب في ظل النزوح الاضطراري لأعداد كبيرة من الناس في العالم ويقلص الإمكانات لإيوائهم.

وأعرب غراندي عن القلق من القرار الأميركي ومن نزعة مشابهة في مناطق أخرى من العالم.

وأشار إلى أن برامج الإيواء تشمل ٠,٥ بالمئة فقط من اللاجئين البالغ عددهم ٢٦ مليون شخص، وأن احتياجات الإيواء تزيد بشكل كبير على القدرات المتوافرة في هذا المجال.

وكان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد قرر الجمعة تخفيض عدد اللاجئين الذين تستقبلهم الولايات المتحدة من ٣٠ ألف شخص إلى ١٨ ألف شخص في عام ٢٠٢٠ المالي، الذي بدأ في ١ تشرين الأول الماضي.

روسيا اليوم – سانا – رويترز – أ ف ب

التحالف السعودي يواصل التصعيد على الجبهات الحدودية اليمنية

«أنصار الله» يعلنون عن قتلى الجيش السوداني في اليمن وعدد قواته في البلاد

انسحاب قوات سودانية من اليمن (عن الإنترنت)

أعلنت جماعة «أنصار الله» أن عدد القتلى من الجيش السوداني منذ انخراطه في حرب اليمن، تجاوز ٤ آلاف، كاشفة عن مواقع مرابطة قواته في البلاد.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية العميد يحيى سريع في كلمة متلفزة ألقاها أمس: إن «إجمالي خسائر مرتزقة الجيش السوداني منذ بداية العدوان يتجاوز ٨ آلاف قتيل ومصاب، منهم ٤٢٥٣ قتيلاً»، مبيناً أن نحو ٨٥٠ منهم لقوا مصرعهم في ٢٠١٥ و٢٠١٦، بينما سقط ٣٤٠٠ منهم خلال ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩.

وأشار سريع إلى أن «مهمة مرتزقة الجيش السوداني اقتصرت في البداية على التأمين قبل الدفع بهم إلى الخطوط الأمامية»، معتبراً أن «الشعب السوداني تعرض لحملة تضليل إعلامي كغيره من شعوب المنطقة لحجب الحقائق عنه».

وأفاد بأن «هناك ألوية سودانية تتمركز في جبهات الحدود تحت إشراف سعودي وأخرى في الجنوب والساحل الغربي تحت إشراف إماراتي».

وأضاف في معرض تطرقه إلى مواقع انتشار القوات السودانية قائلاً: «ما يسمى باللواء الخامس حزم وقوامه ٥٠٠٠ جندي سوداني، يتمركز في منطقة الخوبة، وفي صامطة يتمركز اللواء السادس. في منطقة مجازة يصل قوام الجنود السودانيين إلى ٢٠٠٠، وفي سقام كتيبة قوامها ٦٠٠ جندي. في الساحل الغربي، تتمركز ستة ألوية سودانية والمعلومات تفيد بترحيل ثلاثة منها قوامها ٦٠٠٠ جندي وضابط. في عدن ولحج يوجد ١٠٠٠ جندي وضابط موزعين في رأس عباس وفي مطار عدن وقاعدة العند الجوية».

وصرح بأن «استمرار مشاركة السودان في العدوان على اليمن لا تخدم سوى أجندات السلطة وتحالف العدوان»، وخاطب الشعب السوداني قائلاً: «أنتم لم تطلعوا على حجم خسائر جنودكم في إطار تنفيذ مخطط تحالف العدوان، فهناك أسرى وقتلى ومصابون».

وأكد سريع أن القوات المسلحة اليمنية احتجزت عدداً من الأسرى من صفوف القوات السودانية، وقال في هذا السياق: إنه تم التعامل معهم جميعاً «بكل إنسانية وفق الدين والأخلاق».

واعتبر أن «التغيير في السودان يظل غير مكتمل» في ظل استمرار مشاركة البلاد في عمليات التحالف السعودي باليمن، وبين أن «القوات المسلحة تهيب بكافة الشرفاء من أبناء السودان الحفاظ على دماء وأرواح ما تبقى من جنودهم وذلك بسحبهم وإعادتهم إلى أرضهم».

مع ذلك أشار سريع إلى أن استمرار مشاركة العسكريين السودانيين في «العدوان على اليمن» يفرض على قوات الحوثيين «اتخاذ خطوات جادة لإجبارهم على المغادرة»، وأردف: «القوات السودانية الموجودة داخل اليمن تعتبر أهدافاً مشروعة، وأي تشكيلات أخرى تساند تحالف العدوان بغض النظر عن مكان وجودها».

كما أشار إلى أن دول العدوان السعودي واصلت تصعيدها في جبهات الحدود والداخل عبر شن عدد من الزحوفات لكنها «باءت بالفشل رغم الغطاء الجوي المكثف بأكثر من ٥٢ غارة جوية على محافظتي صعدة وحجه والتي خلفت شهداء وجرحى من المدنيين».

ميدانياً، شنت مقاتلات التحالف السعودي سلسلة من الغارات الجوية على مديرية باقِم الحدودية المحاذية لعسير السعودية، واستهدفت مديرية كتاف الحدودية، في محافظة صعدة.

وامتدت الغارات الجوية إلى مديريات حَرَض وحَيْران وعَبْس الحدودية في محافظة حَجّة شمالي غرب اليمن قبالة جيزان السعودية.

وكان العدوان السعودي قد استهدف مساء أمس منزل أسرة مكونة من ٦ أشخاص في منطقة العَشّة بمديرية باقِم، استشهد على إثره شاب وامرأة وجرح ٤ آخرون بينهم طفلان.

المسيرة- روسيا اليوم- وكالات